مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 106 (من 21 إلى 28 فبراير 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

أفغانستان وأول خطوة في طريق السلام الشاق

- القلق الباكستاني 5
- علاقات أولية 5
- لما اختارت الحركةُ قطر؟ 5
- مخالفة باكستان مع مكتب قطر 6
- ضمانة الانسحاب الأجنبي الكامل من أفغانستان 7
- حركة طالبان وسياسة الصمت 7
- إنجازات باكستان 8
- النتيجة 8

عملية السلام الأفغانية.. خلفية وموانع

- محاولات الحكومة الجديدة من أجل السلام 10
- مواضع الخلاف بين الطرفين 11

1. حضور القوات الأجنبية في أفغانستان، والقواعد العسكرية 11

2. إمارة أم انتخابات؟ 11

3. دستور البلد 11

- خطوات مساعدة لعملية السلام 12
- مخالفو السلام 13

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، عملية السلام الأفغانية التي أصبحت على قدم وساق في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصعيد قال الرئيس التنفيذي في "حكومة الوحدة الوطنية"، بأن المحادثات مع طالبان ستبدأ قريبا، وبدوره قام أشرف غني الرئيس الأفغاني بإجراء مشاورات مع الساسة وزعماء المجاهدين.

ومن جهة أخرى وفي إطار المحاولات للسلام، تمت بعثة مستشار الأمن الوطني الأفغاني حنيف أتمر إلى قطر، والتقى برئيس الوزراء ووزير الخارجية لمناقشة الأمور.

من جانب آخر، وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية الأفغانية، أبدى الجانبان معا ضرورة لمحادثات السلام. ومن جهتها تعهدت الحكومة الباكستانية ضمن تعاونها مع العملية بأن تبدأ محادثات السلام في شهر مارس.

ما هي خلفية المحادثات مع طالبان؟ ما هي الموانع التي تعرقل عملية السلام الأفغانية؟ وما هي الفرص والتحديات الموجودة أمام عملية السلام؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان وأول خطوة في طريق السلام الشاق

على وشك من نهاية عام 2009م، تيقنت القيادة في حركة طالبان بأن أمريكا فشلت في الوصول إلى الأهداف التي من أجلها اجتاحت أفغانستان. ومن هنا اقترح الملا عبدالغني برادر نائب الملا محمد عمر، على القيادة في الحركة بأن يقبلوا مبدئيا بالمفاوضات إذا ما أظهر الجانب الأمريكي رغبة في ذلك، وفيما إن كان تسفر هذه المفاوضات نهاية للاحتلال الأمريكي على أفغانستان.

حتى تلك اللحظة كان العالم يفكر بأن حركة طالبان لا تفكر إلا في القتال، ولكن عندما ظهرت للعلن رغبة أمريكية في المفاوضات من أجل السلام، أصدر زعيم طالبان أمرا بأن يتولى وفد مجرب في الأمر من قبل الحركة مسؤولية المحادثات.

وكان ينبغي أن يُنتخب لهذه المهمة أناس مجربون. وأصدر الملا محمد عمر قرارا بتغيير اللجنة السياسية في "الإمارة الإسلامية" والتي لم تعد لها مهام كثيرة حتى تلك الفترة إلى المفوضية السياسية. وتم تعين الملا طيب آغا رئيسا للمكتب السياسي بدلا من الملا آغا جان معتصم والذي كان يترأس اللجنة السياسية، وحصلت علاقات مع "كاي آيدي"، مندوب الأمم المتحدة الخاص في أفغانستان.

القلق الباكستاني

وفي شهر ديسمبر 2009م، صرّح الملا طيب آغا في حوار مع صحيفة "الحياة"، العربية في لندن، عن استعداد للمحادثات مع أمريكا، وأكدّ جاهزية الحركة بذلك في حال رغبة الأمريكان بالأمر.

وحتى قبل نشر هذا الحوار انتبه المسؤولون الباكستانيون بأن طالبان تنوي بدء المفاوضات مع أمريكا من دون سماح باكستان وأن الملا عبدالغني يملك زمام المبادرة. وفي عملية مشتركة مع القوات الأمريكية ألقت "آي إس آي"، القبض على الملا برادر في كراتشي الباكستانية. وكان هدف الباكستانيين من إشراك الأمريكان في العملية تعزيز انعدام الثقة بين طالبان وأمريكا كي لا يتقرب الطرفان في أمر محادثات مباشرة.

علاقات أولية

ولكن حركة طالبان استمرت في محاولاتها، وحصلت العلاقات الأولية بين الطرفين بوساطة آلمانية[1]. ولعبت محاولات دبلوماسي آلماني[2]، كان يعمل في إسلام آباد في فترة ما بين 1997م إلى 1998م، دورا في تعزيز هذه العلاقات، وفي بناء ثقة بين الطرفين وحصلت لقاءات مع مندوبي أمريكا. (في تلك الفترة كان الملا طيب آغا سفيرا للإمارة الإسلامية في إسلام آباد، وكان على صلة بهذا الدبلوماسي). وكان الأمريكان يصرون على أن يكون لطالبان عنوان خاص للحوار خارج أفغانستان، وقبلت الحركة بالأمر.

لما اختارت الحركةُ قطر؟

عيّن قادة الحركة أربعة شروط للبلد الذي كان ينبغي أن يكون مقرا لمكتب الحركة السياسي:

1- أن يكون بلدا إسلاميا،

2- أن لا يكون بلدا جارا،

---

[1]-قام بدور الوساطة "Bernd Mützelburg" و"Michael Steiner".

[2]-هو الدبلوماسي: "Rüdiger König"

3- أن لا يكون بلدا أرسل إلى أفغانستان جنودا،

4- وأن لا يكون على عدواة مع طالبان بعد 2001م.

وعلى أساس هذه الشروط لم تكن دول كتركيا، وإمارات وأردن صالحة لتستضيف هذه المحادثات، وكهذا السعودية التي سجنت عددا من قادة طالبان بعد 2001م، لم يكن مؤهلة لاستضافة هذه اللقاءات. وعلى ذلك اختارت حركة طالبان قطر مقرا لمكتبها السياسي.

من جهة أخرى قام المكتب السياسي بتوثيق عشرة أعضائها لمجموعة ذات صلاحية إلى السلطات القطرية. سافر ستة منهم في البداية إلى قطر، فيما تم إرسال أربعة آخرون فيما بعد، ليلحق بهم عدد آخر من الأعضاء.

مخالفة باكستان مع مكتب قطر

وكانت باكستان منذ البداية تخالف أن يكون مكتب الحركة في قطر، وكانت تريد أن يستقر المكتب في دولة أخرى مثل السعودية، وتركيا، أو الإمارات العربية. وسبب هذا الأمر ترددا لدى الإدارة الأمريكية في دور هذا المكتب في عملية السلام، وأن تغير موقفها تجاه هذا المكتب، والحال أن الملا محمد عمر وفي رسالاتها الخاصة بمناسبات مختلفة ذكر مكتب قطر كعنوان واحد للمفاوضات مع الحركة.

وفي المحادثات بين المسؤولين الباكستانيين وأشرف غني، يبدو أن الجانب الباكستاني أجبر الجانب الأفغاني بأن ينتقل مقر المحادثات مع طالبان إلى مكان آخر غير قطر، وعلى ذلك تؤكد الحكومة الأفغانية بأن تتم المحادثات في مكان آخر غير قطر. ويمكن لهذه القضية أن تلعب دورا في وقوع الخلاف في بدء المفاوضات.

ضمانة الانسحاب الأجنبي الكامل من أفغانستان

وترى حركة طالبان بأن الجهة الأولى في حربها هي أمريكا، وعلى ذلك ينبغي أن تكون المحادثات الأولية مع أمريكا، وذلك ليتضح أمر انسحاب الأمريكان من أفغانستان، وأن أمريكا لا تريد قاعدة في أفغانستان. مع أنه يبدو وكأن أمريكا أعطت الضوء الأخضر في هذه القضية لطالبان، وبأن الانسحاب سيكون بنهاية عام 2016م، ولكن طالبان وبسبب انعدام الثقة تريد إشراك دولة قوية في العملية وذلك لتوفير الضمانة الكافية على الالتزامات الأمريكية. وبين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة تبقى الصين هي الوحيدة التي تحظى بعلاقات جيدة مع طالبان وتملك ثقة باكستان في نفس الوقت.وليس عجبا بأن يظهر تعليق إيجابي بشأن الدور الصيني في عملية السلام الأفغاني في الموقع الرسمي لطالبان.

حركة طالبان وسياسة الصمت

نشرت وسائل الإعلام الباكستانية تقارير تقول بأن زعيم طالبان أعطى سماحا لبدء المفاوضات بين طالبان وحكومة كابول، وأن المفاوضات سوف تبدأ قريبا، ولكن مكان هذه المفاوضات يبقى غير معلوم.

وكما لم تقم طالبان بنفي مباشر لهذه الأخبار، إلا أنهم قالوا بأن موقفهم يأتي على لسان المتحدثين الرسميين للحركة، وأن أخبارا تُنشر عبر طرق أخرى هي غير مؤكدة. وتخشى الحركة من أن يتم استغلال هذه الدعاية كحربة إعلامية ضدهم.

ولكن الإيجابي في إعلان الحركة الأخير هو انعطاف ظهر على لسانهم. وفي هذا الإعلان لم يُذكر شرط انسحاب القوات الأجنبية كاملة عن أفغانستان قبل بدء المفاوضات. ولكن كتعليق على زيارة وزير الدفاع الأمريكي الجديد إلى أفغانستان أعتبروها عائقا على طريق السلام. لأن الأخير أكّد ضرورة تمديد مهلة بقاء القوات الأمريكية في أفغانستان. وترى حركة طالبان بأن أمريكا ليس لها موقف ثابت، وأنها ليس محل ثقة في الوفاء بالوعود.

إنجازات باكستان

ولكن باكستان استطاعت حتى الآن أن تحصل من الجانب الأفغاني على التنازلات الآتية:

1- أحدثت الحكومة الأفغانية برغبة باكستانية تغييرا في سياستها الخارجية، وأعادت نظرها في العلاقة مع الهند. وهذا أمر كانت باكستان تريده منذ فترة طويلة.
2- سلمت الحكومة الأفغانية عددا من طالبان باكستان للسلطات الباكستانية، كما سلّمت 15 مقاتلا أويغوريا إلى السلطات الصينية.
3- سمحت الحكومة الأفغانية للقوات الباكستانية سريا، أن تلاحق عناصر طالبان إلى داخل الأراضي الأفغانية.
4- تم التوافق على تدريب القوات الأفغانية من قبل باكستان.
5- كانت أفغانستان تعتبر خط "ديوراند"، خطا افتراضيا وأما الآن وعلى أساس السياسة الأفغانية الجديدة يتغير هذا الخط إلى خندق وأن أزمة "ديوراند"، تُحل بصمت بين الطرفين.

النتيجة

يبدو أن المفاوضات بين أمريكا وطالبان، ومن ثم بين طالبان والحكومة الأفغانية تصل إلى نقطة انطلاق، وأن الحرب سوف تستمر أيضا. وأن طالبان رغم ما ستقدم من تنازلات سوف تصر على مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية في أفغانستان. لأنهم وفي حال الانسحاب في هذا المجال، ولو قيد أنملة، سوف يواجهون فشلا في كل المجالات.

لذلك يمكن التنبؤ على طول أمد المفاوضات وعلى تعقيد عمليتها، وأن يكون الجزء الكبير منها على عاتق علماء الدين من الطرفين. وعلى كل حال يُرجى أن يكون هذا التغيير خطوة إيجابية نحو نهاية الحرب الدامية المدمرة، والتي مرت عليها 36 سنة، وعجزت القوى العالمية الكبرى أمام حسمها عبر القوة.

عملية السلام الأفغانية.. خلفية وموانع

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، حدث من الأخطاء في مؤتمر بن الآلمانية على يد المسؤولين الأفغان والأمريكان، ما حدث بعد انسحاب القوات الروسية من أفغانستان على يد المجاهدين الأفغان. وفي هذا المؤتمر أعتبر الحزب الإسلامي وحركة طالبان عنصر المنافسة أمام الوجود الأجنبي فيما بعد. ولم تتم دعوة هاتين الجهتين إلى المؤتمر فحسب بل تم إقصائهما عن المناصب الإدارية أيضا.

بعد ذلك وفي 2002م-2003م، لم يتم أي اقتراح لإسهامهما في الحكم، كما لم تتم أي محادثات مع الجهتين. ولكن عندما قويت شوكة حركة طالبان بعد 2005م، بدأت بعض الدول المحادثات مع طالبان في ولايات كان أمنها من مسؤولية تلك الدول. ويمكن لنا أن نذكر محادثات بريطانيا مع طالبان في هلمند، ومحادثات الفرنسيين مع طالبان في كابيسا وتكاب، وهو ما حدث قبل ما يقوم الأمريكان بمحادثات مع طالبان. وبمستوى منخفض أجرت طالبان محادثات مع مندوب اللأمم المتحدة الخاص في أفغانستان كأي آيدي[3].

وفي 2008م، عندما فاز أوباما بالرئاسة الأمريكية تحت شعار "التغيير"، و"إنهاء الحرب"، من جهة أضاف عدد المقاتلين الأمريكان في أفغانستان، ومن جهة أخرى بدأ بالمحادثات مع طالبان في 2009م. وحينها انخرطت حركة طالبان في محادثات مع الطرفين، الحكومة الأفغانية والإدارة الأمريكية، في قطر، وألمانيا،

[3] تفاصيل ذلك في كتاب كاي آيدي بعنوان: "أزمة تقاسم السلطة في أفغانستان".

والإمارات، واليابان، وطلجكستان وتركيا، ولكن في باكستان سبب سجن الملا برادر توقفا للعملية، كما وسببت مخالفة كرزاي لرفع شعار الإمارة في قطر توقفا للعملية هناك، ولكن وفي الآونة الأخيرة لعب تبادل سجناء لحركة طالبان بجندي أمريكي (باو بركدال)، دورا لانطلاق العملية من جديد.

محاولات الحكومة الجديدة من أجل السلام

أثناء الحملات الانتخابية في 2014م، تعهد كلا المنافسين الرئيسين، أشرف غني وعبدالله عبدالله، بأن يعملا على إحلال السلام في البلد. بدأ أشرف غني في خطواته الأولى التحدث إلى الدول الجارة، ودول المنطقة، وبقية الدول. التقى بالرئيس التركي في كابول، وسافر إلى السعودية، والصين، وباكستان، وهو أمر يظهر أهمية السلام في أولويات السياسة الخارجية لدى أشرف غني.

وعندما حدث هجوم على مدرسة تابعة للجيش الباكستاني في بيشاور، أثر الحادث على سياسة باكستان "ووحّد" رأي ساسة باكستان مع العسكر. وشرح رئيس وزراء البلد نواز شريف في لقاء مع مندوبي الأحزاب السياسية، ومسؤولي المخابرات ومؤسسة الجيش، خطته لمكافحة الإرهاب خلال 21 نقطة، واعتبر بأن موقف باكستان تجاه التطرف قد تغير تماما.

وبعده قام المسؤولون الباكستانيون بزيارات كثيرة إلى أفغانستان، وبعد زيارة ثالثة لراحيل شريف والتي تعهد فيها بجعل طالبان مستعدة للحوار في شهر مارس، بدأ أشرف غني في أفغانستان سلسلة من لقاءات داخلية مع العلماء، والمجتمع المدني، وزعماء المجاهدين، والساسة وفي هذا المجال تم إعداد مشورات واستراتيجيات كثيرة.

إن المكان الذي به تستقر محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، ومن ينوب الطرفين، ذو أهمية كبيرة في الأمر. ربما تؤكد حركة طالبان بناء على شروطها أن يكون مقر المحادثات في قطر، ولكن الحكومة الأفغانية لم تحسم بعد أمر مقر المحادثات. وقد طلب أشرف غني مشورات كثيرة تجاه هذه القضية وربما يكون القرار بيده.

بشكل عام ليس من الضروري الجدل حول مكان الحوار، والأهم في الأمر هو أجندة المحادثات، لأن الأمر برمته يهدف إلى إحلال السلام في البلد، وهو أمر ينبغي نقاشه بين الطرفين بأي حال من الأحوال.

مواضع الخلاف بين الطرفين

كي لا تواجه المحادثات فشلا مرة أخرى، ينبغي أن يستعد الطرفان لإعطاء إجابة شافية، قبل بدء المحادثات بشأن الأمور التالية:

1- حضور القوات الأجنبية في أفغانستان، والقواعد العسكرية

إلى أي حد يمكن لطالبان تحمل التواجد الأمريكي في أفغانستان؟ وهل تستعد الحكومة الأفغانية بأن تعطي للقوات الأجنبية ضوءا أخضر للرحيل من أجل السلام وطالبان؟ لأن طالبان لا تزال تقاتل على هذه القضية، وبانسحاب الأمريكان من أفغانستان سوف لا يجدون ذريعة للقتال. ولذلك على الطرفين أن يتفقا على ما يمكنهما القبول به. وأن يشمل التوافق انسحابا تدريجيا للقوات الأمريكية من أفغانستان، لأن طالبان وإن تطلب انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان فإن ذلك سوف يستغرق عاما على أقل التقدير.

2- إمارة أم انتخابات؟

سؤال آخر يطرح نفسه بقوة. هل ستقبل حركة طالبان إجراء الانتخابات لحسم الحكم المستقبلي، أم أنها ستصر على إقامة إمارتها الإسلامية؟ فيما أرادت طالبان إمارة يمكن على أقل التقدير أن يتم إعداد مجلس للأعيان أو إجراء استفتاء شعبي ليتبين ما يريده الشعب. ولأن طالبان لا تؤمن بالانتخابات والجمهورية فإن ذلك يتطلب إحداث لجنة مشتركة من علماء الدين من كلا الطرفين لبحث وحل الأزمة.

3- دستور البلد

أمر آخر تهاجمه حركة طالبان ومعها الحزب الإسلامي (جناح حكمتيار)، هو الدستور وتعديله. وهو أكثر الأمور تعقيدا بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. يرى كثير من الساسة في كابول بضرورة اعتبار

الدستور خطا أحمرا وأن لا يتم أي تعامل مع طالبان خارج نطاق الدستور. ولكن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واستحداث منصب "الرئيس التنفيذي"، كان مخالفا للدستور، وهو ما قام به أشرف غني. فعندما يتم إحداث منصب كهذا من دون سماح الدستور، فكيف لا يمكن تعديل الدستور إذا ما طلبت مصلحة البلد وإحلال الأمن فيه ذلك؟

خطوات مساعدة لعملية السلام

من أجل نجاح عملية السلام الأفغانية، ينبغي أن تُرفع الخطوات الآتية:

- على الحكومة أن تشكل مجموعة من العلماء يقومون بإقناع من يخالف السلام ويفحموه.
- على الحكومة أن لا ترى إلى طالبان كحربة في يد باكستان، بل أن تبدأ المحادثات معهم كجهة أفغانية.
- على الحكومة أن تأخذ ملف السلام إلى وسائل الإعلام لمصلحة وطنية كبرى.
- عى الحكومة وحركة طالبان أن تقنعا بالبرهان من النساء النشيطات من يخالف السلام مع المعارضة المسلحة. ومن أجل المحافظة على سلامة العملية ينبغي إحداث مجموعة من النساء النشيطات لسد أنشطة الحلقات المدمرة.
- على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن يعملا في نهاية عملية السلام على توفير الأرضية لعودة اللاجئين الأفغان في باكستان، وتوفير ضروريات العيش لهم في أفغانستان.
- على الحكومة أن تختار لإجراء عملية السلام أناسا لم ينخرطوا في عداوة مع طالبان من قبل، وأن يكونوا وسطاء حقيقيين.

مخالفو السلام

هناك دولة كبيرة في المنطقة ترى إلى عملية السلام والتقارب الأفغاني الباكستاني في العلاقات كتهديد إلى مصالحها واستثمارها وأمنها في أفغانستان، وتقوم الآن عبر بعض الحلقات بعرقلة محادثات السلام. ومن أجل الحفاظ على عملية السلام ينبغي للحكومة أن تحدث تفاهما بينها وبين هذه الدول وأن عملية السلام لا تهدد أمنها بل وتضمن مصالحها المشروعة أيضا.

ينبغي أقناع الدول الجارة ودول المنطقة، بأن أفغانستان بعد إحلال السلام فيها ستلعب دورا كبيرا في أحلال الأمن في الدول الجارة وفي المنطقة، كما وستلعب دورا في الرقي الاقتصادي للمنطقة أيضا.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني:info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: **784089590 (+93)**